

فريق موقع الأجرى للتفرغ

سلسلة تفرغات "الثالثة"

(٤٢)

شرح

# كتاب الكبائر وتبين المحارم

تألف

الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبى

٦٦٣-٧٤٨ هـ

لفضيلة الشيخ

عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر

الكبيرة الأربعة: الغادر بأميره وغير ذلك

النسخة الإلكترونية الأولى

[www.ajurry.com](http://www.ajurry.com)

[أشرطة مفرغة]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[المتن]

الْكَبِيرَةُ الْأَرْبَعُونَ

الغادرُ بِأَمِيرِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

قَالَ اللَّهُ -تَعَالَى-: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤].

وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [النحل: ٩١].

[الشرح]

ثمَّ أورد المصنّف -رحمه الله- هذه الكبيرة (الغادرُ بِأَمِيرِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ) أي ممّن له عليه عهد، فالغدر كبيرة من كبائر الذنوب، وقد جعله أو عدّه النبيّ -صلى الله عليه وسلّم- في أوصاف المنافقين، قال: ((آية المنافق ثلاث...))، وذكر منها: ((إذا عاهد غدر))، فمن صفات أهل النفاق الغدر والخيانة وعدم الالتزام بالعهد.

وإذا كان بايع أميراً وقام عليه عهد والتزم بالبيعة ثمّ غدر، فهذا ارتكب كبيرة وجُرماً عظيماً، جاء التحذير منه في نصوص عامّة وخاصّة: أمّا النصوص العامّة فهي التي بدأ المصنّف -رحمه الله- بها، من الآيات القرآنيّة التي فيها الأمر بالوفاء بالعهود والعقود التي على الإنسان، فيدخل في عموم هذه الآيات الوفاء بالعهد الذي بين الرعيّة والراعي، فهذا عهد أوّتمن المسلم عليه، وهو مُطالب بالوفاء به والتزامه، فإذا غدر في هذا العهد الذي هو عليه والتزم به ثمّ غدر، فهو مرتكب لجرمة كبيرة وذنوب كبير.

وسياتي في الباب نصوص خاصّة يوردها المصنّف -رحمه الله-.

[المتن]

وَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ((أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا حَقًّا: مَنْ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ،

وَإِذَا أَوْثَمَنَ خَانَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ)) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[الشرح]

الشّاهد من الحديث قوله: ((وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ)) فهذا من صفات المنافقين.

والحديث بعمومه يشمل غدر الراعي بأمره الذي عليه عهد أن يلتزم بطاعته وبيعته له قائمة.

### [المتن]

وَقَالَ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: ((لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ أَسْتِهِ يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةٌ فُلَانٍ، أَلَا وَلَا غَادِرَ أَعْظَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَّةٍ)) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

### [الشرح]

ثم أورد -رحمه الله- هذا الحديث، أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال: ((لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ))، المراد بـ"اللواء" علامة يشتهر بها عند الناس، والغادر له يوم القيامة علامة تكون عند أسته يعني عند مقعدته التي يجلس عليها، تكون علامة عليه ((هذه غدرة فلان بن فلان)) علامة يُعرف بها على الأشهاد يوم القيامة، ويفتضح بها بين الناس، فغدرته التي كانت منه في الدنيا تكون تحت أسته أي تحت مقعدته؛ علامة وإشارة تشهيرا به أمام الناس يوم القيامة، يُقال: ((هذه غدرة فلان)).

((أَلَا وَلَا غَادِرَ أَعْظَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَّةٍ))، قوله: ((مِنْ أَمِيرٍ عَامَّةٍ)) لأهل العلم هنا قولان:

- ((لَا أَعْظَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَّةٍ)) أي أن يغدر الأمير بالعامّة، فيكون المراد بالغادر هنا الأمير نفسه، بأن يغدر بالعامّة فيخون العهود ويخون المواثيق التي بينه وبينهم، وبينه وبين غيرهم، مما يسبب الدمار والأخطار والشّرور والجناية على المجتمع، والتّووي -رحمه الله- في شرحه لمسلم قال: "وهو المشهور في معنى الحديث".

- والمعنى الثاني: وهو أن المراد بـ"غدر أمير عامّة" أي أن يغدر به أحد من رعيته، فقوله: ((أَعْظَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَّةٍ)) أي أعظم غدر، الغدرُ بأمير العامّة، فيكون من رعيته من يغدر به، فهذا من الكبائر وهو معنى معروف في الحديث.

وإيراد الذهبي -رحمه الله- الحديث هنا "الغادر بالأمير" يدلّ على أنه أراد هذا المعنى لا المعنى الأول.

### [المتن]

وَقَالَ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: قَالَ -تَعَالَى-: ((ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا، فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ)) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

### [الشرح]

ثم أورد هذا الحديث في الثلاثة الذين يكون الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- خصمهم يوم القيامة، ثم ذكرهم:

الأول: وهو الشاهد من الحديث لهذه الكبيرة، ((رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ))، "بي" أي بالله، ومعنى "أعطى بالله" أي أعطى عهداً يلتزم به، أقسم عليه بالله، كأن يقول لغيره أو لأمر أو نحو ذلك: "والله الذي لا إله إلا هو لك عليّ عهد أن ألتزم بالطاعة أو ألتزم بكذا" ثم يغدر، فيكون من هؤلاء الثلاثة الذين الله -عزّ وجلّ- خصمهم يوم القيامة ((أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ)) وهو الشاهد للكبيرة من هذا الحديث.

الأمر الثاني: ((وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا، فَأَكَلَ ثَمَنَهُ))، ((رَجُلٌ بَاعَ حُرًّا)) أي باع رجلاً حراً، وجد رجلاً حراً فأخذه وقال: إنه رقيق لي، ثم باعه وأكل ثمنه.

وقوله: ((أَكَلَ ثَمَنَهُ)) هذا باعتبار الغالب في وجوه الانتفاع أنه الأكل، لكن لو باعه واستفاد بتمنه غير الأكل، أمراً آخر غير الأكل، كأن يشتري ثياباً، أو يشتري بيتاً، أو يشتري دابةً أو نحو ذلك، الحكم واحد، فذكره الأكل ليس على وجه التعيين والتخصيص وإنما على اعتبار أن هذا هو الغالب في وجوه الانتفاع.

الثالث: ((وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ))، "استوفى منه" يعني ما طلب منه أن يقوم به من عمل وصناعة استوفاهما منه كاملة، ثم لما جاء وقت دفع الأجرة لم يعطه، فهذا من الثلاثة الذين يكون الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- خصيمهم يوم القيامة.

### [المتن]

وَقَالَ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ((مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ لَقِيَّ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً)) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

### [الشرح]

قوله: ((وَلَا حُجَّةَ لَهُ))، "الحجة" الدين، والدين جاء بالأمر بالطاعة في الكتاب والسنة، فمن خلع اليد من الطاعة لا حجة له، ليس عنده إلا الأهواء وأتباع النفس واتباعه للشتر والفساد، أما القرآن والسنة لا حجة لمن يخلع اليد من الطاعة، لا حجة له في كتاب الله وسنة نبيه -صلى الله عليه وسلم-. ومن يقرأ النصوص الواردة في هذا الباب لا يجد فيها دعوة إلى خلع اليد من الطاعة، وإنما فيها

الدعوة إلى السَّمْع والطَّاعة والصَّبْر والدِّعَاء وإصلاح النَّفْس، وغير ذلك من المعاني الواردة في نصوص الباب، فلا يكون له حُجَّة، يلقي الله -عزَّ وجلَّ- ولا حُجَّة له.

قال : (( **وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً** )) وأهل الجاهليَّة الذين يموت ميَّتهم كانت حالهم عدم السَّمْع والطَّاعة، ويأنف الواحد منهم أن يكون يسمع أو يطيع أو أن يكون له أميراً، فجاهليَّتهم تأبى ذلك، مع أن فيه مصلحة لهم وللمجتمع، لكن جاهليَّتهم تأبى ذلك ولا ترضاه، فمن خصال الجاهليَّة عدم السَّمْع والطَّاعة، ولهذا شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهَّاب -رحمه الله- لما ألَّف كتابه " مسائل الجاهليَّة " التي جاء الإسلام بمخالفتها، فذكر في أوَّل ثلاث خصال مسائل الجاهليَّة "عدم السَّمْع والطَّاعة"، ما ينطوون تحت أمير، وإنما هم متمزِّقون ومتفرِّقون، ولهذا بينهم تطاحن وحروب وعداوات وشرٌّ؛ والإمرة لا ينتظم أمر الجماعة إلا بها، فلا جماعة إلا بإمارة، ولا إمارة إلا بسمع وطاعة، فإذا لم يكن هناك سمع وطاعة وكان بدل ذلك الافتيات على وليِّ الأمر ونزع اليد من الطَّاعة وشقَّ العصا والخروج، هذا الذي هو يفرِّق الكلمة ويشقَّ الصِّف ويوجد التطاحن والحروب وإراقة الدِّماء وانتهاك الأعراض إلى غير ذلك فـ (( **مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً** )) لأن هذه الخصلة التي هو عليها إلى أن مات هي من خصال أهل الجاهليَّة؛ فيلقى الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- بعمل أهل الجاهليَّة، ولا يلقي الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- بعمل أهل الإسلام.

### [المتن]

وقال -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (( **مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُرْحَزَ عَنِ النَّارِ وَيُدْخَلَ الْجَنَّةَ فَلْتَأْتِهِ مِيتَتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَيَأْتِ إِلَى النَّاسِ مَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ، وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةً يَدِهِ وَتَمَرَةً قَلْبِهِ فَلْيُطْعُهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَ الْآخِرِ** )) رواه مسلم .

### [الشرح]

ثمَّ ذكر هذا الحديث المشتمل على التَّريغيب العظيم لمن أراد لنفسه أن يُرْحَزَ عَنِ النَّارِ وَيُدْخَلَ الْجَنَّةَ ﴿وَمَنْ رُحِزَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، فذكر -عليه الصَّلَاة والسَّلَام- أن من أحبَّ ذلك (( **فَلْتَأْتِهِ مِيتَتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَيَأْتِ إِلَى النَّاسِ مَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ** )) .

وهذه قاعدة عظيمة جمعت الدِّين كَلَّهُ في المعاملة بين الله والمعاملة بين العباد:

- أما المعاملة مع الله فبالإيمان به واليوم الآخر، وما يتطلَّب هذا من استعداد وسعي له بسعيه.

• وأما المعاملة مع العباد بأن يأتي لهم الشيء الذي يجب أن يؤتى إليه، قال: ((وَلِيَأْتِ إِلَى النَّاسِ مَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ))، وهذا الحديث يُعتبر قاعدةً في باب الأخلاق والمعاملة، قاعدة عظيمة؛ بل لا تجد أوفى منها بياناً ولا أحسن منها إيضاحاً لحقيقة الخلق الحسن والمعاملة الكريمة. ولو قيل لك: أعطنا ضابطاً في حسن المعاملة وحسن الأخلاق، لما وجدت جواباً أوفى من هذا الحديث، حسن المعاملة وكمال الأخلاق أن تأتي للناس بالشيء الذي تحب أن يؤتى إليك، وهذه قاعدة عظيمة.

بمعنى لو سألت ما هو الخلق الحسن مع الوالدة؟ طبق الحديث أن تأتي لها الشيء الذي تحب أن يؤتى إليك، يعني لو كنت أنت الوالدة، ما الذي تريد؟ ما الخلق الحسن مع من اشتري منه بضاعة، أن تأتي له الشيء الذي تحب أن يؤتى إليك لو كنت أنت الذي تباع. زميلك ما المعاملة التي تحب أن يعاملك بها، وما الخلق الحسن الذي ترجوه منه أن تأتي إليه الشيء الذي تحب أن يؤتى إليك.

فهذا حقيقة قاعدة من أروع ما يكون في حسن المعاملة، فحسن المعاملة وكمال الأخلاق يكون بتحقيق هذا الحديث، وهو أن يأتي للناس الشيء الذي يجب أن يؤتى إليه، أي الذي يجب أن يتعامل الناس معهم به، مثل هذا الحديث قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»، وقوله: «يُحِبُّ لِأَخِيهِ» هذا فيما يخص القلب اتجاه الإخوان، والحديث الذي أورده الذهبي هنا يتعلق بالمعاملة الظاهرة كيف تكون بين المسلم وبين إخوانه، والشاهد من الحديث قوله: ((وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةً يَدِهِ وَثَمْرَةَ قَلْبِهِ)) يعني التزم له بالطاعة والتزم بالعهد وبايعه، فليطعه إن استطاع، ((فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ))، وهذا هو الشاهد ((إِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُنَازِعُهُ))، يعني غدر وخرج عن العهد ونازع الإمام وغدر به، قال: ((فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ))، وهذا الدليل على أن هذا العمل كبيرة، لأن فيه حد وهو أن يقتل.

[المتن]

وَقَالَ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ((مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعُ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعُصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي)) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[الشرح]

الشاهد من الحديث ((ومن يُطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني)) ، لأن النبي — عليه الصلاة والسلام — جاءت عنه نصوص متكاثرة في الأمر بطاعة الأمير ، والسَّمع له، والعلماء رحمهم الله بسطوا هذه الأحاديث في مصنفات خاصة، وأفردوا لها أبوابا خاصة لكثرتها في الكتب الجوامع ، ككتاب الإمارة في صحيح مسلم، ساق فيه كثير من الأدلة في السنة فيما يتعلق بحقوق الولاية والسَّمع والطاعة لهم.

وينبغي أن يعلم المسلم هنا أن الذي أمر بالسَّمع والطاعة للأمير هو الذي أمر بالصلاة، وهو الذي أمر بالصيام، وهو الذي أمر بالحج، الذي أمر بالسَّمع والطاعة للأمير هو الذي أمر بهذه الطاعات؛ بل جاء في بعض الأحاديث ذكر السَّمع والطاعة للأمير مضموماً إلى هذه الطاعات وأنه من أسباب دخول الجنة، كما ثبت عن النبي — صلى الله عليه وسلم — أنه قال في حجة الوداع في خطبة له، قال ((اتقوا ربكم وصلوا فرضكم، وصوموا شهركم، وأدوا زكاة مالكم، وأطيعوا إذا أمركم تدخلوا جنة ربكم))، فذكر طاعة ولي الأمر مضمومة إلى الصلاة والصيام والزكاة، ذكرها مضمومة لفرائض الإسلام وجعل كل ذلك من موجبات دخول الجنة، قال: ((تدخلوا جنة ربكم))، فالذي أمر بطاعة الأمير هو الذي أمر بالصلاة وهو الذي أمر بالحج، وهو الذي أمر بالزكاة، ولكن بسبب الأهواء التي تدخل النفوس وتلج إلى الصدور، يتضجر بعض الناس من الأحاديث التي تتعلق بالسَّمع والطاعة لولاية الأمر، فتجده مثلاً لو قرأ في صحيح مسلم، إذا قرأ كتاب الصلاة يقرأ بصدر منشرح غير مترعج أبداً، وإذا قرأ كتاب الصيام في صحيح مسلم لا يجد أي انزعاج بل يقرأ بإقبال وحرص وهم ورغبة، فإذا قرأ كتاب الزكاة كذلك الحال، الحج، وإذا وصل كتاب الإمارة ، وجد في قلبه حسية هذه بسبب الأهواء، أن الإنسان يجد تضجر، أو يسمع مثلاً موعظة أو خطبة في حق الأمير توردها فيها الآيات والأحاديث فيتزعج ويتضجر، هذا من الأهواء ، لأن الذي أمر بالسَّمع والطاعة للأمير، هو الذي أمر بالصلاة، وهو الذي أمر بالصيام، وهو الذي أمر بعموم العبادات، فلماذا يجد الإنسان في صدره هنا وينشرح صدره هناك إلا لوجود الهوى، الهوى هو الذي يحرك في النفوس ما يحرك.

والواجب على المسلم أن يطرح الأهواء، وأن يكون ملزماً لنفسه بالسنة في كل أبواب الدين، يكون ملزماً لنفسه بالسنة في كل أبواب الدين، والسنة خير وبركة، والأهواء خطر على الإنسان

وضرر في دينه ودنياه.

ولهذا خروج الإنسان عن قواعد الشريعة فيما يتعلّق بالسّمع والطّاعة للولادة ينشأ عنه اختلال الأمن ، واختلال الأمن ينشأ عنه عدم قرار الناس في عبادتهم، فلا تؤدّي الصّلاة ولا يؤدّي الحجّ ولا يؤدّي الصّيام، ولا يطلب العلم، كلّ هذه الأمور لا تؤدّي إلّا مع قلق وخوف وعدم اطمئنان، تجد الإنسان قد يخرج للصّلاة وقد لا يخرج، يخشى على نفسه، يخشى على بيته، أمّا الحجّ ففيه خطر عظيم في الذهاب إليه لاختلال الأمن، أمّا الطاعات الأخرى أيضا لا تتيسّر لاختلال الأمن، فالأمن يختل، والطاعات لا تتيسّر للناس، ولا يتيسّر للناس أن يؤدّوا عبادة الله عزّ وجلّ بطمأنينة إلّا بجماعة ولا جماعة إلّا بإمام ولا إمام إلّا بسمع وطاعة، ولهذا جاءت التّصوص متكاثرة بالسّمع والطّاعة ((عليكم بالسّمع والطّاعة)) ، أحاديث كثيرة في هذا الباب، والواجب أن تُتلقّى هذه الأحاديث بالقبول وانسراح الصّدر، وأن يعلم المسلم أنّ الذي قال هذه الأحاديث هو الذي جاءت عنه أحاديث الصّيام، وجاءت عنه أحاديث الحجّ، فإذا كنتُ قبلتُ أحاديث الصّيام وأحاديث الحجّ وأحاديث الرّكاة وغيرها بانسراح صدر، فهذه أيضا يجب أن نتلقّاها بانسراح صدر ، لأنّه -عليه الصّلاة والسّلام- لا يأمر إلّا بخير ولا ينهى إلّا عن شرّ، أمّا إذا دخلت الأهواء ودخلت الجاهليّة على الإنسان، وقال: لا كيف أسمع وأطيع وأنا ابن فلان، وأنا كذا وأنا الذي كذا، ولا يمكن أن أسمع أو أطيع، هذه الجاهليّة، هذه هي الجاهليّة ، وهذه أعمال الجاهليّة، عدم السّمع والطّاعة والخروج على الجماعة، جماعة المسلمين.

[المتن]

وَقَالَ: ((مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَصْبِرْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شَبْرًا مَاتَ مِيتَةَ جَاهِلِيَّةٍ))

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

[الشرح]

الخروج من السّطان ولو قدرا يسيرا هو من أعمال الجاهليّة ، ومن مات على ذلك مات على خصالهم، لأنّ الجاهليّة من شأنهم في هذا الباب عدم السّمع والطّاعة، ويرى الواحد منهم أن سمعه وطاعته للأمير ينقص من قدره ، ويتنافى مع شأنه ومع مكانته، وأنّه صاحب المكانة الفلانيّة والشّان الفلاني ، فكيف يكون... ! هذه هي الجاهليّة، لا يراعي مصلحة الأمّة ولا يراعي مصلحته، ولا يراعي ما يترتب على خروجه من الفساد والشرّ، وإنّما الذي أمام ناظره أنّ مكانته لا يليق بها أن



يكون منها سمع وطاعة للأمر، أما الأمور الأخرى والتبعات والأضرار والمفاسد والأخطار التي تترتب على عدم السمع والطاعة، كل هذه لا يلتفت إليها، فهذه جاهلية وهذا من عمل الجاهلية، قلو خرج من الطاعة ولو شبرا، يعني ولو قدرا يسيرا، وأمرًا قليلا ومات على ذلك، يعني مات ولم يتب من ذلك، مات ميتة جاهلية.

[المتن]

وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: ((مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ شِبْرًا فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ)) وَهَذَا صَحِيحٌ مِنْ وُجُوهِ عِدَّةٍ صِحَاحٍ.

[الشرح]

وهذا أيضا فيه خطورة الخروج ولو شيئا قليلا، وأكد أنه يترتب عليه ما يترتب من الانحلال واللحوق بخصال الجاهلية وأعمالهم وصفاتهم.

[المتن]

وَأَيُّ جُرْمٍ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تُبَايِعَ رَجُلًا ثُمَّ تَنْزِعَ يَدَكَ مِنْ طَاعَتِهِ وَتَنْكُثَ الصَّفْقَةَ وَتُقَاتِلَهُ بِسَيْفِكَ، أَوْ تَخَذُلُهُ حَتَّى يُقْتَلَ؟

[الشرح]

هذه خلاصة ذكرها المصنف عندما أنهى إيراد هذه الأحاديث قال: (أي جرم أعظم من أن تباع رجلا..) إلى آخره، يعني على ضوء ما وقفنا عليه من النصوص والأدلة، أي جرم أعظم أن يكون الإنسان بهذه الصفة وبهذه المصادمة والمخالفة لهذه النصوص العظيمة عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

[المتن]

وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: ((مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا)) صَحِيحٌ

[الشرح]

قوله: ((فَلَيْسَ مِنَّا)) هذا دليل على أن هذا الأمر كبيرة ((مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ)) يعني من حمل علينا السلاح وأشهره، وشقّ العصا، ونزع اليد من الطاعة، وحمل السلاح، فقال - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: ((فَلَيْسَ مِنَّا)).

